

أي مستقبل لمفهوم التنمية واقتصاد التنمية في ظل العولمة الجارية؟

أ. أحمين شفير*

Résumé:

Les évolutions que connaît l'économie mondiale depuis l'apparition du phénomène de la mondialisation avec ses caractéristiques, connues aujourd'hui, notamment la révolution scientifique et technologique et ses applications aux différentes sphères de la production, la répartition, l'échange et la consommation ; l'ascension du rôle des monopôles et des grandes FMN dans l'économie mondiale, et la montée du rôle du capital financier au dépend du capital productif « la globalisation financière », ainsi que l'aggravation de la crise du système capitaliste mondial depuis les années soixante-dix du 20ème siècle suivie de l'émergence de phénomènes globaux (la pauvreté, les inégalités au sein des pays et entre ceux du nord et du sud, les problèmes liés à l'environnement et à l'exploitation irrationnelle des ressources..), ont incité le retour du concept du développement avec des contenus aussi nouveaux que diversifiés intégrant les dimensions humaines, sociales et environnementales dans le processus du développement.

Dans cet article, après avoir analysé les concepts de croissance et de développement et les différentes étapes de l'économie du développement à la lumière de l'évolution de l'économie mondiale, nous essayerons d'exposer le nouveau dans l'économie de développement et de répondre à la question: quel développement pour le 21^{ème} siècle.

Les mots clés : développement, croissance, économie de développement, théories de développement, mondialisation, crise.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المستخلص: التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ بروز ظاهرة العولمة بمظاهرها المعروفة اليوم المتمثلة أساسا في الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المختلفة على مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وتصاعد دور الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى في الاقتصاد العالمي، وكذا تنامي دور الرأسمال المالي على حساب الرأسمال المنتج أو ما أصبح يسمى ب"الكوكبة المالية"، كل هذا من جهة، وتفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين مع بروز مشاكل كونية مثل الفقر وازدياد

الفوارق بين دول الجنوب ودول الشمال، والمشاكل المرتبطة بالبيئة والاستغلال اللاعقلاني للموارد الكونية من جهة أخرى، شجعت على عودة مفهوم التنمية إلى الواجهة في محتويات جديدة ومتنوعة كلها تحاول إدماج الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية.

في هذا المقال، وبعد تناول مفهومي النمو والتنمية وتطور مختلف مراحل اقتصاد التنمية في ظروف تطور الاقتصاد العالمي، سنحاول إبراز الجديد في اقتصاد التنمية وأي تنمية للقرن الواحد والعشرين؟

الكلمات المفتاحية: التنمية، النمو، اقتصاد التنمية، نظريات التنمية، العولمة، الأزمة.

مقدمة:

لقد عرف اقتصاد التنمية ومفهوم التنمية رواجاً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية اثر حركات الاستقلال السياسي التي عرفتتها العديد من الدول المستعمرة والتي اكتشفت مبكراً واقع تخلف بنياتها الاقتصادية والاجتماعية وأهمية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق تنميتها، ولقد تزامن ذلك مع سيطرة الفكر الاقتصادي الكينزي والدور الكبير الذي يمنحه للدولة في عملية الانطلاقة الاقتصادية عبر الإنفاق العمومي والسياسة النقدية، وكذا بروز تخصص جديد في علم الاقتصاد سمي "اقتصاد التنمية" والذي زوّد هذا العلم بالعديد من النظريات التنموية انطلاقاً من أبحاث العديد من المفكرين (نوركس، روستو، ميردل، هيرشمان، لويس، هارولد ودومار، بريبيش، أرغيري إيمانويل، سمير أمين، فرنسوا بيرو، ك.ج. دوبارنيس..).

في بداية 1980 اختفى هذا المفهوم نسبيا نتيجة هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي المتشدد ليعوض بمفهوم "اقتصاد السوق" كنموذج أوحده ووحيد للنمو والذي يعني من منظور هذا الفكر ترك الاقتصاد لآليات السوق الحرة التي تضمن بصفة تلقائية التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع الأحسن للمداخل دون تدخل من الدولة التي تراجع دورها التعديلي و"التخطيطي" خاصة في البلدان النامية التي عرفت تطبيق برامج التعديل الهيكلي لمؤسسات "بروتن وودس" المتضمنة في محتواها العميق التخلي عن السياسات التنموية التي انتهجت قبل 1980.

التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين والتي سميت بالعولمة بمظاهرها المعروفة اليوم المتمثلة في الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المختلفة على مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وتساعد دور الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى في الاقتصاد العالمي، وكذا تنامي دور الرأسمال المالي على حساب الرأسمال المنتج أو ما أصبح يسمى ب"الكوكبة المالية"، كل هذا من جهة، وبروز مشاكل كونية مثل الفقر وازدياد الفوارق بين دول الجنوب ودول الشمال، والمشاكل المرتبطة بالبيئة والاستغلال اللاعقلاني للموارد الكونية من جهة أخرى، شجعت على عودة مفهوم التنمية إلى الواجهة في محتويات جديدة ومتنوعة أخذت عدة أسماء: "التنمية المستدامة"، "التنمية البشرية"، "الاقتصاد التضامني"، "الاقتصاد الاجتماعي"، "الاقتصاد البيئي"،.. كلها تحاول إدماج الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والبيئية في عملية التنمية.

بالفعل، فبالإضافة إلى المكانة التي أصبح يحتلها العلم والبحث العلمي والبحث والتطوير في الاقتصاد، إذ أصبح الحديث اليوم أكثر عن اقتصاد المعرفة وعن الإنسان الحامل لهذه المعرفة، كأحد الروافد الأساسية لعملية التنمية عبر الاستثمار في الإنسان وفي الموارد البشرية، يتم التركيز في هذا المفهوم على البعد الاجتماعي لعملية التنمية أي ضرورة إعطاء أهمية قصوى لعملية توزيع المداخل وإعادة توزيعها لما لها من دور في عملية تحريك الطلب وبالتالي عجلة الاقتصاد وكذا التقليل من الفقر والفوارق

الاجتماعية، فما الفائدة من تحقيق معدلات نمو عالية إذا لم تتوزع ثمار هذا النمو بصفة منصفة على مختلف الفئات المشكلة للمجتمع؟
البعد الآخر لمفهوم التنمية المستدامة هو ذلك المرتبط بالحفاظ على البيئة والعقلانية والرشادة في استغلال الموارد الكونية، والتي من دونها لا يمكن الحديث عن التنمية. أخيراً، لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهوم الاستدامة إذا أهملت مسألة الحكم الراشد والبعد الديمقراطي في عملية التنمية بكل ما يحمله من مفاهيم حرية التنظيم والتعبير وفصل السلطات والتناوب عن السلطة... الخ.

كل هذا يعني أنه لا بد من تحليل القصد من عملية التنمية اليوم، فالأمر لا يتعلق بذلك المفهوم الكلاسيكي الذي اعتبر عملية التنمية هي تجميع كمي لعوامل الإنتاج، بل التنمية تعني اليوم أن نولي العناية للنوعية، نوعية الحياة والمؤسسات.

1. أي تنمية في ظروف العولمة والتحول الجارية؟

عرف مفهوم التنمية وكل من نظرية التنمية واقتصاد التنمية تطورات كبيرة هي نفسها وليدة التحولات التي عرفها ويعرفها الاقتصاد العالمي منذ 1980، كما أنها نتيجة التجارب التي اعتمدت والدروس التي استخلصت منذ حوالي 60 سنة تقريباً.

بالفعل، فلقد عرف مفهوم التنمية تطورات كبيرة منذ تبنيّه في خمسينيات القرن العشرين من طرف علم الاقتصاد كتخصص عرف باسم "اقتصاد التنمية"، وهذا بالنظر للتحولات العميقة التي عرفها العالم ولازال يعرفها والتي مست البلدان المتطورة والنامية على حد سواء، وهي التحولات التي أثرت ولازالت تؤثر بشكل عميق في مفهوم التنمية ومحتواها، وتطرح بإلحاح ضرورة إعادة استكشافه وتجديده ليتماشى مع هذه التحولات ومع المتطلبات الجديدة والتحديات التي تنتظر البلدان النامية على العموم والبلدان العربية على الخصوص، وهي التحولات التي يمكن تلخيصها في أربع نقاط أساسية:

1. العولمة الجارية بخصائصها ومظاهرها وما تحدثه من تحولات على اقتصاديات البلدان والاقتصاد العالمي ككل على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من إنتاج وتبادل واستهلاك وتوزيع وإعادة التوزيع، وما تفرضه من تأقلم وتمكن، ونذكر هنا بالتحديد:

- الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها وانعكاس ذلك على أنماط عمل وعيش الإنسان واحتياجاته المادية والثقافية..
- انفتاح الأسواق وتراجع دور الدولة ومؤسسات التعديل الدولية، وبالمقابل تنامي مكانة الاحتكارات الممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول، والتي هي نفسها (الشركات) عرفت تحول في أشكال عملها وتنظيمها واستراتيجياتها، كما تطرح هذه التحولات مسألة إعادة ترتيب العلاقات بين البلدان المتطورة نفسها وبينها وبين البلدان الصاعدة والبلدان النامية.
- الكوكبة المالية ومكانة وحجم المجال المالي مقارنة بمجال الإنتاج الحقيقي وما لذلك من انعكاس على سير الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول، إذ أصبحا بتلك الهشاشة التي جعلت الأزمات تتكرر بفترات دورية قصيرة، وبقوة وعمق صار يهدد مستقبل الإنسانية ككل.

2. الأزمة المتعددة الأبعاد (مالية، اقتصادية، غذائية، بيئية) التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي تطرح في الواقع تساؤلا عن ما إذا هي أزمة عابرة أم أزمة نظام ونمط من النمو الذي اعتمد منذ الثورة الصناعية والقائم على الإنتاجية¹ ومنذ 1980 على المضاربات المالية كذلك، الأمر الذي له آثار سلبية أكيدة على:

¹ . ترجمة للمفهوم باللغة الفرنسية "Productivisme" والذي يتميز عن مفهوم الإنتاجية "Productivité"، والتي تعني تفضيل في عملية الإنتاج الاستخدام المفرط للتكنولوجيا ووضع هدف الربح في أولوية الأولويات دون مراعاة انعكاس ذلك على الجانبين الاجتماعي والبيئي.

- مستوى الرفاه العام لسكان المعمورة وازدياد الفوارق بين البلدان وبداخلها، وكذا تفاقم مظاهر الفقر والإقصاء.
 - مستوى النظام البيئي ونوعية الحياة بشكل عام، مع تزايد خطر التلوث وظاهرة الاحتباس الحراري وزوال الآلاف من الأنواع النباتية والحيوانية..
 - زيادة خطر الأزمات الهيكلية المرتبطة بالكوكبة المالية وتحرير حركة رؤوس الأموال وانعكاس ذلك على هشاشة الاقتصاد الحقيقي (الركود الاقتصادي وما يرافقه من زيادة أعداد البطالين وتراجع القدرة الشرائية والطلب..).
- البلدان النامية ومنها العربية تقع في عمق هذه الأزمة، ليس فقط بفعل العولمة الجارية، بل كذلك بفعل هشاشة اقتصاديات أغلبية هذه البلدان إثر النتائج الضعيفة المحققة من ناحية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، وبالتالي يمكن القول أنها تعيش أزمة مزدوجة.

3. فشل نماذج التنمية التي اعتمدتها أغلبية البلدان النامية ومنها العربية منذ الآن 60 سنة (بما فيها النموذج الليبرالي الجديد تحت اسم برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية) ونجاح بلدان أخرى (البلدان الصاعدة)²، يعيد طرح من جديد:
- مسألة تقييم هذه التجارب وأسباب فشلها، وكذا أسباب وعوامل نجاح تجارب البلدان الصاعدة، مع محاولة استخراج المعالم الكبرى للنمط أو الأنماط التي يمكن أن تحقق للبلدان النامية ومنها العربية انطلاقاتها الاقتصادية والرفاه لشعوبها في ظل التحولات التي يعرفها العالم.
 - مسألة الحوكمة وعلاقة الاقتصادي بالسياسي، فعلى مستوى الدول تطرح مسألة دور المؤسسات (الدولة) ونوعية الحكم والإدارة بشكل عام، أي العلاقة بين الديمقراطية والحكم الجيد والتنمية الاقتصادية، ومنه دور المجتمع المدني والأطراف

². سنخصص جزءاً من هذا العمل لعرض نظريات التنمية الكلاسيكية والحديثة ومحاولة تقييمها، والنقاش الدائر لإيجاد بدائل.

المعنية في هذه العملية. أما على المستوى الدولي فمسألة حوكمة العالم والمؤسسات الدولية أصبحت تطرح بإلحاح بعد الأزمة الأخيرة لسنة 2008.

■ مسألة قياس الرفاه الاجتماعي والنمو بحد ذاته، فهناك قناعة أكثر فأكثر أن الرأسمال المادي لم يعد المكوّن الأساسي للثروة الإنتاجية، ومنه تطرح مسألة أشكال ومؤشرات حساب هذه الثروة، كما أن الزيادة الكمية لهذه الأخيرة لا تعكس بالضرورة تحسن في مستوى الرفاه (نمو بدون تنمية) مما يطرح مسألة توزيع نتائج النمو والثروة وإعادة توزيعها بإلحاح.

4. التطورات العميقة التي يعرفها اقتصاد التنمية والفكر التنموي بشكل عام أمام كل هذه التحولات، وأمام التجارب الناجحة للبلدان الصاعدة، فالحديث أصبح اليوم عن التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، تنمية بيئية أو اقتصاد بيئي، تنمية اجتماعية تضامنية (اقتصاد اجتماعي، اقتصاد تضامني)... الخ.

أمام كل هذه التحولات العميقة نعتقد أنه يجب العودة إلى هذا المفهوم من الناحية النظرية والتطبيقية لكي نقف على التطورات التي عرفها ويعرفها ومنه لكي نعرف أي تنمية تحتاجها البلدان النامية والعربية منها وما هي مكانة ودور الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني فيها.

II. تطور مفهومي النمو والتنمية:

يبدأ الاهتمام بمفهوم النمو والتنمية بعد الثورة الصناعية في الثلث الأخير من القرن 18، التي تعد بمثابة الحدث الذي أطلق العنان لعملية مستمرة لنمو النشاط الاقتصادي.³ فبعد كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث (1776) انكب اهتمام الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عامة على تطور الرأسمالية، لكن يجب القول أن هاذين المفهومين قد اختصرا في البداية في مفاهيم عدة مثل مفهوم الثروة، الإنتاجية، التراكم، وغالبا ما امتزجا بالتطور والتقدم والعصرنة. ولتحقيقها هناك نموذج واحد ووحيد هو اقتصاد السوق الليبرالي والتبادل الحر على المستوى الداخلي والخارجي.

هذان المفهومان سيعرفان مع المدرسة الكلاسيكية الجديدة (بداية 1871) نوعا من التهميش لحساب اهتمامات أخرى تمحورت حول تصرفات الأفراد الاقتصاديين المنتجين والمستهلكين في الأسواق التامة وغير التامة، وكذا حول الأزمات الدورية للرأسمالية.

بعد الحرب العالمي الثانية، ولظروف سوف نعددتها لاحقا، عرف مفهومي النمو والتنمية تطورا كبيرا واسترجعا مكانتهما في التفكير الاقتصادي، لكن سيتعلق هذه المرة بتنمية البلدان التي لم تصل بعد لمرحلة التطور الصناعي والتي أصبحت تعرف بـ "البلدان المتخلفة" أو "النامية" أو "العالم الثالث" أو "الأطراف" أو "الجنوب" ..

في بداية بناء المفهومين⁴ كان هناك خلط بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية الاقتصادية، فالتنمية كانت تعني الوصول لنمو اقتصادي معتبر للمدى الطويل ممثلا في الناتج

³. الواقع أن المفكر ابن خلدون يعد من الأوائل الذين تناولوا هذا المفهوم في إشكالية المقدمة التي تتعرض لعلم العمران البشري، إذ يرى أن تطور المجتمعات يمر بمرحلتين أساسيتين هي مرحلة البدو ومرحلة الحضرة وشروط تحقيق ذلك هي توفر عامل اقتصادي هو الفائض وعامل سياسي اجتماعي - هو العصبية.

⁴. ستساهم نظريات النمو والتنمية واقتصاد التنمية بشكل كبير في صقل وتطوير هذا ين المفهومين وهو ما سنتناوله لاحقا.

القومي الخام الحقيقي"⁵، روستو في كتابه "مراحل التطور" يحدد العملية الكونية للتنمية انطلاقاً من النمو. إذا اختصرت التنمية في البعد الاقتصادي فقط الذي يعني "الرفع من حجم القيم المضافة في اقتصاد ما خلال فترة محددة"⁶.

في مرحلة ثانية بدأ الاقتصاديون يميزون بين النمو والتنمية، ولعل أبرزهم هو فرنسوا بيرو في كتابه "اقتصاد القرن العشرين"⁷ الذي يرى أن "النمو هو الارتفاع المستمر في فترة أو لفترات طويلة لمؤشر مرتبط بالحجم: بالنسبة للبلد هو الناتج الصافي الكلي الحقيقي" في حين أن التنمية هي المزج بين التغيرات الذهنية والاجتماعية التي تمكن بلد ما من تحقيق تنمية بصفة تراكمية ودائمة لتتاجها الكلي الحقيقي.

من هذا التعريف، الذي يلقي انخراط أغلبية الاقتصاديين الذين اهتموا باقتصاد التنمية، نفهم أن التنمية تستلزم النمو ولكن لا يمكن اختصارها في هذا الأخير فقط.

فالنمو هو بعد كمي وينعكس بارتفاع المقادير الاقتصادية الكلية (الناتج الداخلي الخام والناتج القومي الخام)، وحتى وإن كان هو شرط ضروري للتنمية إلا أنه شرط غير كاف، فالتنمية هي فعل نوعي يحمل أبعاداً نوعية لا يمكن أو يصعب تكميمها، إذ هي تستلزم ارتفاعاً في الرفاه الاجتماعي وتغيير في البنيات وتحويل للمجتمع ككل. التنمية تستدعي التمدن والتصنيع ومحو الأمية والتكوين والتأهيل والبحث العلمي، وبمزج كل هذه العناصر نحصل على نظام لتراكم الثروة أكثر فعالية وتلبية للاحتياجات الإنسانية الأكثر تنوعاً وتقليص الفوارق والفقر.

⁵ Lexique « Economie », DALLOZ, Paris, 5eme Edition, 1995, P179.

⁶ Lexique des sciences économiques et sociales, LA Découverte, 8eme Edition, Paris, 2007, P35.

⁷ P191 F.Perroux, Economie du xxeme siècle, PUF, Paris, 1969.

هذا المفهوم لعملية التنمية سيؤخذ بالحسبان نسبيا لدى الرعيل الأول والثاني (من خمسينيات إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين) من مفكرين واقتصاديين التنمية بالنظر للظروف المميزة التي عرفها الاقتصاد العالمي تحت تأثير الفكر الكينزي والوفاق الذي قامت عليه السياسات الاقتصادية الكينزية (الوفاق الفوردي-الكينزي) الذي يمنح للجانب الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية والطلب، الدور الأساسي في عودة الانطلاقة الاقتصادية والنمو، وهو ما سمح بتحقيق دولة الرفاه وما أصبح يسمى بـ"30 سنة المجيدة".

لكن، رغم الغموض الذي رفعه فرنسوا بيرو عن مفهومي النمو والتنمية، إلا أن معظم الاقتصاديين والأخصائيين والمؤسسات والهيئات الدولية والوطنية المهتمة بالتنمية بدأوا تدريجيا وضمنا يتقبلون أن النمو يقود في المدى المتوسط والبعيد إلى تغيرات هيكلية وتحولات في البنيات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه ومع الوقت أصبح النمو شرط ضروري وكاف لتحقيق عملية التنمية،⁸ ليصبح النمو هو نفسه التنمية وتصبح التنمية هي الرفع الدائم للكميات المنتجة دون مراعاة للجانب الاجتماعي والبيئي أو التقليل من أهميته وآثاره. يظهر ذلك جليا في السياسات الاقتصادية التي اعتمدت منذ 1980 والتي تعرف بـ"السياسات الليبرالية الجديدة" والتي أعادت التركيز على هدف الربح و"الإنتاجية" وأعطت الأولوية للجانب الاقتصادي مهملة الأبعاد المتعددة الأخرى لعملية التنمية.

التأثير الجذري متواضعة التي حققتها التجارب التنموية في العديد من الدول النامية قبل ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها (أي ما بعد التعديل الهيكلي) وتنامي الفوارق والفقر والإقصاء وعدم تمكن جزء كبير من سكان العالم من تلبية احتياجاته من المياه والطاقة والتعليم والصحة والمشاركة السياسية..، قد فتحت المجال لبروز مفاهيم جديدة أحدث ثورة حقيقية في اقتصاد التنمية بإعادة إدخالها للبعد الإنساني

⁸ Eric Berr & Jean Marie Harribey, Le concept de développement en débat Economie et société série « développement, croissance et progrès », F, N°43, 3/2005 , pp. 463-476.

والاجتماعي والبيئي والسياسي (المؤسساتي) في عملية التنمية، ليصبح الحديث عن "اقتصاد اجتماعي" و"اقتصاد تضامني" و"تنمية بشرية" و"تنمية مستدامة" و"تنمية بيئية" و"الحكم الراشد"،.. كلها مفاهيم طوّرتها، في العشريتين الأخيرتين⁹، العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بمسائل التنمية، التي أدخلت كذلك في برامجها مفهوم تلبية الاحتياجات الأساسية لضمان الرفاه والإنصاف لأكبر عدد من سكان المعمورة¹⁰ كما يدل عليه برنامج الألفية ومكافحة الفقر.

أمام هذا الفشل الذي عرفته نماذج التنمية التي اعتمدت منذ أكثر من 60 سنة، النقاش طال حتى مفهوم النمو نفسه ومدى نجاعة المؤشرات المعتمدة لقياسه، فهل مؤشر الناتج الداخلي الخام والناتج القومي وكذا الناتج الداخلي الخام للفرد.. هي مؤشرات تعكس بالفعل مستوى التطور والرفاه أو ثروة البلد أو الأمة؟ وهل اعتماد مؤشرات واحدة منمطة تطبق على كل البلدان دون مراعاة الفوارق بينها هي كافية للمقارنة بين اقتصاديات الدول ومستوى تطورها؟

البنك العالمي يعترف بأن الرأسمال المادي (الأصول الإنتاجية) لم تعد المكنم الأساسي للثروة الإنتاجية لبلد ما، ففي دراسة أجراها على 192 بلد لاحظ بأن الرأسمال المادي لا يشكل سوى 16% من الثروة الكلية، بينما يشكل كل من الرأسمال الطبيعي (الأرض، المياه، الغابات والثروات الباطنية) والرأسمال البشري 20% و64% على التوالي. وقد لاحظت هذه الدراسة أنه كلما كان دخل البلد أكبر كلما كان الرأسمال البشري أعلى (مثلا في اليابان وألمانيا يمثل 80%)، بينما في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من نصف الثروة تكمن في الموارد الطبيعية. لكن هذه الدراسة انتقدت لكونها اختصرت الموارد الطبيعية في العناصر الأربعة المذكورة أعلاه فقط، كما لم

⁹. مفاهيم ستعرض لها لاحقا في الجزء المخصص لتطور نظريات التنمية.

¹⁰ Pauline Bend, Repenser le concept de développement :des impasse d'un processus de standardisation des sociétés à la nécessaire émergence d'un sens historique, www.codseria.org, consulté le 10/08/2011.

تدمج اندثار هذه الموارد وتدهور البيئة.¹¹ لذا حاولت نفس المؤسسة الدولية اقتراح قياس جديد يحدد عوامل التغيير في الثروة الكلية، وهو ما يسمى بـ "قياس الاستدامة" أو كذلك "الادخار الشامل" الذي يقوم على طرح الاستهلاك وتراجع قيمة الرأسمال المادي والإفقار الصافي من الموارد الطبيعية من الإنتاج الكلي، ولكنه لم يأخذ بعين الاعتبار اندثار الرأسمال البشري.

من جهتها، حاولت الأمم المتحدة استكمال نظام حساب الدخل القومي بنظام نموذجي للحسابات الاقتصادية والبيئية المندمجة يأخذ بعين الاعتبار الإنفاق على البيئة، حيث اعتبرت هذا الأخير (الإنفاق) كتكلفة يجب طرحها من الناتج الوطني للحصول على مقياس جديد للنمو هو عبارة عن الناتج الداخلي مصحح بالآثار على البيئة.

من جانب آخر، عملت عدة هيئات دولية ومراكز للبحوث في مجال التنمية على "صنع" مؤشرات جديدة لقياس الرفاه أدمجت فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية، وهي المؤشرات التي بينت أنه هناك فرق نوعي واضح بينها وبين المؤشرات الكلاسيكية المعتمدة، ونذكر على سبيل المثال "مؤشر الرفاه الاقتصادي" و"مؤشر الصحة الاجتماعية" و"بارومتر اللامساواة والفقراء..."¹²، وكذا مؤشر "العيش أحسن" الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شهر ماي 2011 والذي يضم 19 متغيرة (الدخل، التشغيل، السكن، الصحة، التعليم، المحيط، الأمن، الحوكمة..). لقياس الرفاه في دول هذه المنظمة.¹³

¹¹ . Elsa Assidon « Les théories du développement », La Découverte, Repères, Paris, 2^{ème} ED, 2002.

¹² J.Gadrey et F. Jany-Catrice, « Les nouveau Indicateurs de richesse et de développement », La Découverte, Repères, Paris, 2004.

¹³ - Laurent Jeanneau et Lucie Foulon, Article sur le Web - 21 juin 2011, L'argent fait-il le bonheur ? , Alternatives Economiques n° 304.

أخيراً، يمكن الإشارة إلى التقرير الذي أعده كل من "جوزيف ستيجليتز" و"أمارتيا سان" - حاملين نوبل للاقتصاد- وج.ب.فيتوسي، والمسمى "تقرير اللجنة حول قياس التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي"¹⁴، الذي أكد مرة أخرى محدودية مؤشر مثل "الناتج الداخلي الخام" في قياس الثروة والتطور الاقتصادي وأكثر منه التقدم الاجتماعي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد السياسات العمومية، هذا التقرير يقترح تحسين هذا المؤشر بإدخال مقاييس أخرى من أجل أخذ بعين الاعتبار جوانب أخرى للمجتمع.

كل هذه المحاولات لتجديد مؤشرات التنمية ومفهوم التنمية نفسه أو تحسينها واستكمالها، تعكس في الواقع تعقد عملية التنمية، لهذا لا نعتقد أن المشكلة في المفاهيم أو في أدوات قياس الثروة والنمو والتنمية والرفاه أو الفقر بقدر ما هي في ضرورة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الضروري لترقية كل البشر وتحقيق رفاههم، فالمفهوم أو المؤشر ما هو إلا الوسيلة بينما التنمية والنمو هما الأهداف التي تعكس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وبصفة أوسع هي انعكاس لمشروع المجتمع الذي يعتمد.

لهذا نرى أنه من الضروري تناول بالتحليل اقتصاد التنمية ومن خلاله مختلف نظريات التنمية والنماذج التي وضعتها لإخراج الدول النامية من التخلف. فبعد مرور أكثر من 60 سنة على ميلاد هذا الاقتصاد والتجارب التي طبقت، وأمام الإخفاقات التي عرفتتها عملية التنمية ووضع الانسداد الذي وصلته، وكذلك أمام التحولات العالمية الراهنة والأزمة المتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم، عاد اليوم إلى الواجهة وأصبحت عملية التنمية هي محل انشغال أكثر من أي وقت مضى، لكن هذه المرة بشكل جديد ومتجدد يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والمؤسسية ويأخذ بعين الاعتبار التحولات الجارية على المستويات المختلفة أو على الأقل المستويين

¹⁴. أعد هذا التقرير بطلب من الرئيس الفرنسي ن.ساركوزي بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008، يمكن الإطلاع عليه كاملاً باللغة الفرنسية على الموقع: www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

الإقليمي والعالمي، كما يحاول تجاوز الكثير من القناعات التي بُنيت في معظمها على الإيديولوجية وليس على العلم وبالأخص فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة واقتصاد السوق، والقطاع العام والقطاع الخاص، الحماية والتبادل الحر... إلخ.

الأمر يلزم علينا كذلك، التعرّيج لدراسة تجارب البلدان الصاعدة واستخراج أهم نقاط قوة نجاح هذه البلدان رغم تنوعها.

كل هذا، من أجل إبراز مسألة أساسية وهي أن عملية التنمية وبالأخص في حالة البلدان العربية ونجاحها هو مرهون بتمكن هذه البلدان من وضع مشاريع تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الجارية والتجارب الناجحة للنمو والتنمية والتجديد في نظريات التنمية، وكذا الخصوصيات الداخلية لكل بلد ومنطقة، والتخلص من بعض القناعات الدوغمائية.

III . اقتصاد التنمية ونظريات التنمية:

إن اقتصاد التنمية كتخصص من تخصصات علم الاقتصاد قد عرف مرحلتين أساسيتين في تطوره: الأولى (1950 - 1980 تقريباً) هي مرحلة الصعود التي كانت ترى أن لهذا الاقتصاد موضوع وهو التنمية والتي تحمل معاني التغيير النوعي في الهياكل و حياة البشر والتقدم والتطور (تعريف كريستيان بالوا على الأقل)، كما له مجال للتطبيق هو المجتمعات المتخلفة أو الأطراف أو البلدان النامية التي تختلف عن البلدان الصناعية المتطورة، وهو ما يتطلب مادة وأدوات تحليلية خاصة (مثل التخطيط والتدخل النشط للدولة عبر مختلف الروافد والسياسات الحمائية..). بطبيعة الحال هذا لا يمنع هذا التخصص الأخذ من النظريات الاقتصادية السائدة واستخدام أدوات تحليلها، وكذا الاستلham من تجارب ومسار البلدان المصنعة.

أما المرحلة الثانية (1980 إلى غاية 2000 تقريباً) وهي مرحلة التراجع والاختفاء التي تزامنت مع سيطرة الفكر الليبرالي الجديد والذي يعتبر أن هناك نموذج واحد وأوحد للتنمية التي يختصرها في النمو هو النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق المعتمد في

البلدان المتطورة الغربية على الخصوص، وبالتالي فلا داعي هنا للتخصص بل هناك نمط كوني واحد (تحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، عدم فعالية تدخل الدولة، التعديل التلقائي للسوق، الضغط على الميزانية العمومية، الأولوية لمكافحة التضخم... إلخ) إذا اعتمدته كل البلدان سيتحقق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع المنصف للدخل بصفة تلقائية بحكم مفعول اليد الخفية "لآدم سميث" والجميع سيستفيد من هذه العولمة السعيدة على حد تعبير الاقتصادي الفرنسي "آلان منش".

لكن، منذ سنة 2000 تقريباً، يشهد العالم وعالم الاقتصاد بالخصوص عودة مفهوم اقتصاد التنمية للواجهة، بعد فشل الإجراءات الليبرالية الجديدة في البلدان المتطورة والنامية (عبر برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من تحقيق نمو مستمر ومستديم، بل بالعكس تزايدت الفوارق بين الدول وبداخلها وتفاقم الفقر والإقصاء، وعادت الأزمات بشكل أصبح يهدد ليس الاقتصاد فقط بل وجود الإنسان نفسه ونوعية الحياة... إلخ، لهذا استعاد اقتصاد التنمية، سواء على المستوى النظري أو مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مكانته تدريجياً، وهو ما يدفعنا للقول أننا أمام مرحلة جديدة من مراحل هذا التخصص وهذا بالنظر للكم الكبير من المساهمات الفكرية والدراسات سواء لدى المفكرين الاقتصاديين أو المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الدراسات. لكن قبل أن نتناول هذا الجديد فلنذكر بأهم المراحل التي عرفتها نظريات التنمية والنمو.

1. المراحل التي عرفتها نظريات التنمية:

عرفت نظريات التنمية في تطورها أربعة مراحل أساسية لكل واحدة خصائصها وظروف بروزها، لكن هذا لا يعني أنه هناك بعض العناصر المشتركة بينها وبالأخص المرحلة الأولى والثانية.

- أ- مرحلة التأسيس والبناء (1945/50-1960/65): سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى نشوء ما أصبح يعرف بـ "اقتصاد التنمية" في ظروف مميزة نختصرها:¹⁵
- حصول عدد من بلدان آسيا وإفريقيا على استقلالها السياسي وتراجع الاستعمار، وإدراك هذه البلدان وضع تخلف بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضرورة الشروع في مجهود تنموي لمحاولة استدراك تأخرها.
 - نشوء مؤسسات "برووتن ودس" (1944) التي وضعت مسألة التنمية ضمن انشغالاتها وأساسا البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أصبح يعرف بالبنك العالمي.
 - الأمم المتحدة (أساسا منظمة التعاون التنمية CNUCED) تدرج منذ 1964 في جدول أعمالها مسألة نمو البلدان المتأخرة وضرورة تصنيعها، وكذا مسألة معدلات التبادل في التجارة الدولية وأهمية استقرار أسعار المواد الأولية.
 - بروز منظمات إقليمية مثل "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL" اهتمت بالاندماج الإقليمي وبضرورة اعتماد استراتيجيات تصنيعية بديلة.
 - على المستوى النظري، كان للفكر الاقتصادي الكينزي والكينزي-الكلاسيكي دور أساسي في بروز نظريات التنمية التي ستعتمد على الكثير من أدوات تحليلها والسياسات الاقتصادية الما بعد كينز (دفع الطلب الفعال، سياسة الميزانية والسياسة النقدية..).
- هذه العوامل مجتمعة، ساعدت على بروز الرعيل الأول من مفكري اقتصاد التنمية الذين بفضلهم، وفضل من جاء بعدهم، أصبح الحق في التنمية هو حق معترف به للشعوب، إذ سينصب عمل هؤلاء المفكرين على دراسة سبل نمو وتنمية اقتصاديات البلدان المتأخرة/المتخلفة.

¹⁵ - Gwenaëlle OTANDO, le renouveau des théories du développement, institutions et gouvernance, cahiers du LAB.RII, N°177, Mars 2008.

لكن، قبل تلخيص الخطوط العريضة لنظريات مفكري هذه المرحلة والعناصر المشتركة بينها، يجب التذكير بأنهم حاولوا تحليل أسباب تخلف عدد من البلدان، إذ اعتبروا التخلف هو مجرد تأخر اقتصادي بالنظر لمجموعة من الحواجز المعرقة في هذه البلدان (نقص رأس المال، ضعف المقاول، الضغط الديمغرافي، المستوى التعليمي...)¹⁶.

انطلاقاً من ذلك، عمدت نظريات التنمية على وضع نماذج تعتبر خلاصة للفكر الكلاسيكي -الكينزي تهدف لتحقيق التراكم الرأسمالي السريع الكافي لهذه البلدان لتحقيق انطلاقها الاقتصادية، ولعل أهم هذه النماذج هو نموذج "الدفعة القوية" [روستو 1952].¹⁷

كما هو معروف في النظرية الكلاسيكية هناك تركيز قوي على عملية التراكم وإعادة الإنتاج الرأسمالي (د.ريكاردو)، وبما أن عنصر رأس المال هو الذي يعيق عملية التنمية في البلدان "المتأخرة"، فقد انصب اهتمام نظريات التنمية، في هذه المرحلة، على أهمية تحقيق معدل ادخار ومعدل استثمار كبيرين واختيار التقنيات التي تحل معضلة ندرة عوامل الإنتاج الرئيسية في هذه البلدان: الرأسمال والعمل المؤهل.

وبما أن الخلاصة الكلاسيكية -الكينزية تقوم على بعض المرتكزات القوية (عدم حيادية النقود، الطلب الكلي غير قار، عدم استقرار السوق وعجزها عن تحقيق التخصيص المثل للموارد والتوزيع المنصف للدخل...)، وفي ظل الأزمة والانكماش الاقتصادي (أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929-1933 وأزمة نمو البلدان "المتأخرة")، وكذلك في ظل واقع هذه البلدان المتميز بعدم اكتمال البناء السياسي والاجتماعي وضعف/غياب طبقة رائدة من رجال الأعمال، وهشاشة البنيات الاقتصادية وتفككها،

¹⁶. أهم ما أنتج من نظريات في هذا المجال نجد نظرية الحلقة المفرغة (ر.نوركس) [1953]، ونظرية الازدواجية (بوك ولويس) [1955]

¹⁷. هناك نظريات أخرى منها: آثار السحب وانتشار العدوى (ميردال [1958]، ونظرية السقف (رودام، روزنشتاين، وليبرنشتاين [1952])، النمو غير المتوازن (هيرشمان ونورسك). إلخ.

فإن تدخل الدولة أصبح ضروري للقيام بعملية تأطير التنمية وتحمل مهام توفير السلع الجماعية (الخدمة العمومية للصحة والتعليم وتوفير المياه والطاقة والبنائات التحتية...)، ووضع قواعد لضبط السوق وتحديد الأسعار، وضمان عملية توزيع وإعادة توزيع منصفة للثروة الوطنية من أجل الحفاظ على الاستقرار، كل هذا مع التأكيد على ضرورة بناء اقتصاد مفتوح.

بناء على ذلك، قامت حكومات هذه البلدان بوضع مؤسسات وآليات لدفع عملية التنمية عبر استرجاع الثروات الوطنية واعتماد سياسة إرادية قوية للتصنيع بإنشاء مؤسسات عمومية أو تأميم تلك التابعة للشركات المتعددة الجنسيات والتابعة للمصالح الأجنبية... إلخ، أدت في نهاية المطاف لبناء اقتصاديات مختلطة أو رأسمالية للدولة.

بشكل عام، قامت النظرية المؤسسة لاقتصاد التنمية على فكرة الدولة-الأمة (عصر الأنوار والفكر الاقتصادي الكلاسيكي) وعلى عقلانية قرارات الدولة في المدى البعيد، فالفكر القومي الذي ساد في القرن 19 في الغرب قد أثر بشكل كبير على النخب الوطنية في البلدان المتأخرة التي هي نفسها وليدة حركة التحرر الوطنية، لذا كانت الدولة في مركز عملية التنمية.¹⁸

من جانب آخر، ترى نظريات الرعيل الأول من اقتصاد التنمية أن الاندماج في الاقتصاد العالمي له آثار إيجابية بشرط بناء ميزات مقارنة عبر سياسات حمائية انتقائية وتفضيل صناعة إحلال الواردات. وفي هذا الاتجاه فإن مساعدات التنمية هي مدعوة لتلعب دورا مركزيا في هذه عملية، كما أن للاتحادات الإقليمية دور في دفع إنشاء صناعات بديلة ومنافسة بفضل اقتصاديات وفورات الحجم.

ب). نظريات التبعية أو مرحلة الراديكالية (1960/65-1975/80): تطور هذا الاتجاه بعد مؤتمر بوندونغ [1955] واستكمال الاستقلال السياسي لعدد كبير من بلدان آسيا وإفريقيا والكارايب، وكذا تطور مع فشل التجارب الأولى للتنمية، بالأخص في بلدان

¹⁸. Gwenaëlle OTANDO، مرجع مذكور أعلاه.

أمريكا اللاتينية، وبالتالي عدم تحسن وضعها الاقتصادي والاجتماعي. هذا الأمر أدى لبروز نوع من الانقسام في بلدان العالم: جزء متطور ومصنّع وينعم بمستوى معين من الرفاه سمي بـ "المركز" أو "الشمال" وجزء متخلف، يعيش الفقر وتدهور ظروف الصحة والتعليم والمعيشة بشكل عام، سمي بـ "الأطراف" أو "الجنوب".

بالنسبة لهذا الاتجاه، التخلف هو ظاهرة تاريخية ناتجة عن تطور الرأسمالية، فهو نتاج التراكم الرأسمالي على المستوى العالمي (سمير أمين، محمد دويدار، غونتر فرانك [1973-1969])، كما هو نتاج التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية بين المركز (البلدان الرأسمالية المتطورة) المتخصص في إنتاج وتصدير المواد المصنّعة، والأطراف (البلدان المتخلفة) المتخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية المعدنية والزراعية (أرغيري إيمانويل، راوول بريبيش [1964-1969]).

من منطلق هذا التحليل، فإن البلدان المتخلفة أصبحت في حالة تبعية متعددة الأبعاد (تجارية، تكنولوجية، مالية، ثقافية..). للبلدان الرأسمالية المتطورة، كما أن الطبقات المسيطرة في البلدان الأولى هي "كومبرادورية" مصالحها مرتبطة مع مصالح الرأسمال الأجنبي وهو ما ينعكس بتبديد كبير للموارد وتحويل للفائض الاقتصادي وسوء توزيع للثروة الأمر الذي يعمل على تعميق التبعية والتخلف في آن واحد.

للخروج من وضع التخلف، يرى هذا الاتجاه ضرورة إحداث قطيعة و"فك الارتباط" مع السوق الرأسمالية الدولية ورفض النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة في المزايا المقارنة لأنها لا يمكن أن تشكل قاعدة للانطلاقة الاقتصادية والتنمية، ومنه يقترح ضرورة شروع البلدان المتخلفة في عملية تنمية مستقلة ومتمركزة حول الذات ومتجهة لتلبية احتياجات السكان (أولوية السوق المحلية). ولتحقيق ذلك لابد من تدخل قوي للدولة لتجنيد كل الموارد (بما فيها تأمين الثروات الوطنية) وتخصيصها اعتمادا على التخطيط ووضع إستراتيجية صناعية تقوم إما على إحلال الواردات

(صالڤو فورتادو) أو على الصناعات المصنّعة (ك.ج. دوبارنيس، بول باران)، وهي الإستراتيجية التي ترتكز على:

- توسيع النسيج الصناعي عبر سياسة استثمارية إرادية للدولة (الإنفاق العمومي، وسياسة نقدية لتخفيض أسعار الفائدة)
- توسيع السوق الداخلية (الطلب المحلي) عبر سياسة لتوزيع وإعادة توزيع المداخل، وكذا الإصلاح الزراعي
- الاعتماد على نظام حمائي انتقائي يقوم على الحصص والرسوم الجمركية بالنظر للاحتياجات وأولويات التصنيع
- فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال والتدفقات المالية الخارجية
- إنشاء أسواق مشتركة جهوية مندمجة من أجل تحقيق اقتصاديات وفورات الحجم (تجربة أمريكا اللاتينية).

ما يجب الاحتفاظ به في المرحلتين الأولى والثانية من نظريات التنمية هو أن كل النظريات (رغم اختلافاتها) اتفقت على أن التنمية عملية نوعية بعيدة المدى وأن التصنيع هو حجر زاوية هذه العملية، وأن النقاش لم يدر حول تدخل الدولة من عدمه وإنما حول كيفية هذا التدخل وإلى أي مدى، وكذا على ضرورة إتباع سياسة حمائية انتقائية.

ج). مرحلة الليبرالية الجديدة (1975/80-1995/2000): عرفت نظريات التنمية تحولا جذريا ابتداء من 80/1975 في ظروف مميزة جدا يمكن إيجازها في:

- الأزمة المتعددة الأبعاد لسنوات السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها (اقتصادية، نقدية، أزمة المواد الأولية، وأزمة المديونية الدولية)
- نهاية الثلاثينات المجيدة ودولة الرفاه وأزمة الكينزية والنموذج الفوردي-الكينزي
- فشل نماذج النمو والتعديل الدولية ومطلب النظام الاقتصادي العالمي الجديد
- انهيار الأنظمة الاشتراكية وبروز القطب الواحد

لقد تزامنت كل هذه الظروف مع صعود العولمة بمظاهرها المتعددة والكوكبة المالية المتمثلة في تنامي المجال المالي واستقلاليته المتنامية على حساب مجال الإنتاج.

كل هذه الظروف ستسمح ب بروز التيار الفكري الاقتصادي الذي أصبح يعرف بالتيار "الليبرالي الجديد"،¹⁹ الذي سيعيد النظر في العديد من الأولويات أساسها:

- الأولوية للمدى القصير عوض المدى البعيد والقرارات الآنية عوض القرارات الاستراتيجية
- الأولوية للتوازنات المالية الكلية ومكافحة التضخم عوض لتحقيق التنمية ومكافحة البطالة
- الأولوية للعرض عوض الطلب

هذه الأولويات ستصاغ في سياسة اقتصادية تحمل 10 توصيات عرفت باسم "وفاق واشنطن" الذي عوض الوفاق "الفوردي-الكينزي"، وهي التوصيات التي ستعيد للسوق مكانتها كحقيقة كونية هي الوحيدة القادرة على التعديل وضبط الاقتصاد، وبالتالي ستزعج للدولة مشروعية تدخلها في النشاط الاقتصادي بل ستعتبر المؤسسات والقوانين والقواعد الاجتماعية عوائق للسوق والسير الجيد للاقتصاد، الكل تحت أرضية عقائدية تقوم على سيطرة علم الاقتصاد (الاقتصادوية والإنتاجوية) على العلوم الاجتماعية الأخرى بمحاولة فرض منطق السلعة على كل نتاج النشاط الإنساني بإخضاعه لقانون العرض والطلب والسوق والربح.

هذه الظروف تؤثر على اقتصاد التنمية والفكر التنموي بصفة عامة الذي يفقد خصوصيته تاركا المجال لهيمنة سياسة اقتصادية واحدة كونية ومنمطة هي السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي ستفرض على البلدان النامية تحت ما سمي بـ"برامج

¹⁹. ممثلا في عدة مدارس اقتصادية بزعامة مفكرين كلهم حاملين لجائزة نوبل في الاقتصاد (من 1976 إلى 1998 تقريبا) من ضمنها المدرسة النقدية المشهورة (ميلتن فريدمان)، مدرسة العرض (لافير)، مدرسة الرأسمال الانسان (شولتز وبيكر)، مدرسة الاختيارات العمومية (جامس بوكنان)، الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (لوكاس)...

التعديل الهيكلي" للمؤسسات المالية والنقدية الدولية. الواقع أنه عبر برامج التعديل الهيكلي "اقتصاد سياسي جديد سيحل محل اقتصاد التنمية لينظم بشكل مباشر عملية تخلي الدولة عن عملية التنمية الاقتصادية"²⁰.

هذه البرامج تقوم على مجموعة من التوجهات التي فرضت على البلدان النامية تحت ما يسمى ب"المشروطة"، أساسها:

- ضرورة ضمان تحسن في المجاميع الاقتصادية الكلية وميزان المدفوعات لتحقيق الموارد اللازمة لتسديد الديون.
- لتحقيق ذلك لابد من التوجه نحو النشاطات التي تضمن دخلا من الاستيراد (السوق الخارجية أولى)
- وهذا يتم عبر إصلاحات ليبرالية باتجاه فتح السوق وتقديم التحفيزات الضرورية لجلب رؤوس الأموال والضغط على متغيرة الأجور والأعباء الاجتماعية.

إن نتائج هذه البرامج على البلدان النامية باعتراف كل المؤسسات الدولية (بما فيها تلك التي فرضتها ورّجت لها)، كانت جد متواضعة، سواء من جانب الضعف في معدلات النمو والصادرات أو من ناحية جلب الاستثمارات المنتجة. لكن النتائج السلبية أكثر كانت في الجانب الاجتماعي، حيث تفاقمت مظاهر الفقر والإقصاء وتعاضل الفوارق... إلخ، الأمر الذي أدى إلى هشاشة الوضع الاجتماعي وعدم الاستقرار.

"جوزيف استغليز" حامل جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001 يلخص لنا هذه النتائج كما يلي: "لقد أساء صندوق النقد الدولي تقدير استراتيجيته التنموية على الفقراء، كما أساء تقدير الكلفة الاجتماعية والسياسية البعيدة المدى للإجراءات التي حطمت الطبقة الوسطى وأدت لثراء نخب ضيقة جدا..". ليخلص إلى أن "كل تنمية ناجحة لابد وأن تسهر على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي".²¹

²⁰ -Abdeljelil Bedoui, l'Etat et le développement dans les pensées économiques, centre de publication universitaire, Tunis, 2006 ,p.51.

²¹ . جوزيف استغليز، كتاب "خيبات العولمة"، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2003، ص 146.

إن نتائج الوخيمة للسياسات الليبرالية الجديدة، لم تقتصر فقط على البلدان النامية التي طبقت برامج التعديل الهيكلي، بل طالت كل العالم وهو ما يبرز في تواضع النتائج الاقتصادية المعبر عنها بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام، وكذا تدهور الوضع الاجتماعي عامة وازدياد الفوارق والفقر والإقصاء. أكثر من ذلك لقد أدخلت هذه السياسات العالم في مجموعة من الأزمات المتتالية الخطيرة التي أصبحت تهدد الاقتصاد العالمي برمته.

الواقع أن العالم بهذه الأزمات سيدخل في أزمة نمو وتراكم تعيد طرح مسألة التنمية من جديد وأي نمط تنموي يمكن أن يحقق وتأثير قوية للنمو مع تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق الإنصاف ويحمي البيئة؟

2. التجديد في اقتصاد التنمية:

إن وضع الانسداد الذي أصبحت فيه نظرية التنمية، جعلت الكثير من الباحثين الاقتصاديين يتساءلون عن إمكانية بروز مرحلة رابعة لما بعد التعديل الهيكلي وما بعد وفاق واشنطن؟ هذه المرحلة تتوافق وتساؤلات وانشغالات جديدة تطرح مسألة إشكالية العولمة والتنمية المستدامة أو التنمية البديلة أو "التنمية المضادة"، وهو ما يدفعنا للقول أن هناك جديد في مجال اقتصاد التنمية.

يبرز هذا الجديد في اقتصاد التنمية من جانبين:²²

- الجانب الأول يظهر في النقد الذي يوجه لاقتصاد التنمية كما تشكل منذ الخمسينيات إلى الآن، ويضم:
- التيار الايكولوجي أو أنصار الطبيعة: يؤكد على الخطر الذي أصبح يهدد كوكب الأرض من جرّاء الإنتاجية المفرطة، ويعطي الأولوية للحفاظ على البيئة ومنه لمبدأ

²² - Philippe Hugon, LE POST AJUSTEMENT ET L'APRES « CONSENSUS DE WASHINGTON » OU LE QUATRIEME TEMPS DE LA PENSEE FRANCOPHONE EN ÉCONOMIE DU DEVELOPPEMENT, www.gemdev.org/publications/etatdessaivirs, consulté le 10/09/2011.

الاستدامة ومستقبل الأجيال القادمة وحققها في التنمية، ومبدأ أولوية الحفاظ على التراث الطبيعي عوض الإنتاجية.

- تيار ثقافي ضد التنمية: ينادي بالانمو وينتقد النظرية الاقتصادية والطابع "الامبريالي" للنموذج الغربي الذي يراى فرضه باسم التنمية والعولمة [Latouche1986,Rist2001]، هذا التيار في جانبه الفرنكفوني يدعو إلى تنمية بديلة.

- التيار الليبرالي: يرى أن العولمة تغير في كثير من المعطيات بخلقها لترباط وانسجام بين الدول وعلى مستوى الكون متجاوزة إطار الدولة-الأمة التي تضع اقتصاديات الشمال والجنوب في تعارض، وتنادي بعودة الدولة إلى مهامها "الريغالية". بالنسبة لهذا التيار عملية تجانس العالم بفضل العولمة وفتح الحدود وحرية تنقل رأس المال واعتماد اقتصاد السوق ومحيط مؤسساتي مواتي، ستكون مفيدة للجميع.

• الجانب الثاني يبرز منذ سنة 2000 وينادي بالعودة لمفهوم اقتصاد التنمية، وهو متكون من مجموعة كبيرة من المفكرين²³ [Stiglitz 1998, Sun 2001, Agpagli 2002, Brasseul 1998, Mantalieu 2001, Treillet 1989, Azoulay 2002, Brasseul 1998, Mantalieu 2001, Treillet 2002...], ومخابر البحث والمنظمات غير الحكومية.

على المستوى التحليلي، يلتقي "اقتصاد التنمية الجديد" في مقارباته مع نظريات التنمية الكلاسيكية (النمو المتمركز على الذات)، والنظريات الاقتصادية الجديدة سواء تلك المحللة للاقتصاد الدولي الجديد أو تلك المتعلقة بالجغرافية الاقتصادية الجديدة، لذا سوف يأخذ بعين الاعتبار:

- وضع المنافسة غير التامة أو غير الكاملة على المستوى العالمي، أي وضع الاحتكار الذي تتميز به بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات التي تحتكر قطاعات كاملة من الاقتصاد العالمي.

²³ - Hakim Ben Hammouda, *L'économie politique du post-ajustement*, éd. Karthala, Paris, 1999.

- عدم تماثل المعلومة أو توفرها بشكل متماثل لدى كل المتعاملين دول كانت أو مؤسسات اقتصادية، مما يجعل شروط المنافسة التامة غير متوفرة كذلك.
- أخذ بعين الاعتبار اقتصاديات الحجم المتزايدة في المنافسة الدولية، مما يعني أن الدول/المؤسسات التي أحرزت تقدماً في مجال إنتاج وتسويق منتج أو منتجات ما بشكل واسع، يصعب منافستها.
- أخذ بعين الاعتبار كذلك، الآثار الخارجية الإيجابية وآثار التجميع، بمعنى الاستفادة من آثار الأقطاب التكنولوجية والصناعية والبحث العلمي والبحث والتطوير، والبنيات التحتية.. في المنافسة الدولية.
- من جهة أخرى، النتائج المحدودة جداً لبرامج التعديل الهيكلي ستقل النقاش باتجاه المسائل المؤسسية والمجال السياسي (الحاكمية ونوعية المؤسسات والديمقراطية ودورها في الاقتصاد..).

في هذا المجال ستبرز عدة تيارات فكرية اقتصادية جد متنوعة:

أ - الاقتصاد الجزئي للتنمية: دون إهمال الأعمال التي أنجزت حول الاقتصاد الكلي للتنمية والتي تبقى هامة جداً، تقدم سيحز في مجال الاقتصاد الجزئي للتنمية، والذي يبرز في أخذ بعين الاعتبار عدم تماثل المعلومة والمنافسة غير التامة. فالأسواق ليست متوازنة، لذا لا بد من تطوير نظرية العقود التي تركز على تجاوز فكرة التضاد بين الدولة والسوق والقطاع العمومي والقطاع الخاص. في هذا المنوال يمكن فهم تطور فكرة الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

ب - تجديد الاقتصاد المؤسسي للتنمية: التيار المؤسسي الجديد عمل على إثبات نسبية مكانة السوق في التعديل الاقتصادي، لذا فهو يأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسسي للظواهر الاقتصادية. فالسوق هو نمط من التعديل مثل عدة أنماط أخرى منها المؤسسات (الميزانية العمومية، السياسة النقدية، العلاقة الأجرية، تنظيم المنافسة، شكل الاندماج في الاقتصاد العالمي) التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تخصيص الموارد وتوزيع وإعادة توزيع المداخل.

ج - الأخلاق والتنمية: العولمة الليبرالية ستطرح على طاولة النقاش مسألة محاولة سلعة كل ثمار النشاط الإنساني وبالأخص التراث الإنساني المشترك للشعوب والخدمة العمومية، كما تطرح مسألة التنامي الجامح لقوى الرأسمال المالي وتطور الجريمة المالية المنظمة، وقضايا الفساد، والجنتات الضريبية، والاستغلال اللاعقلاني للموارد والمخرب للبيئة والإنسان... إلخ.

لذا سيهتم اقتصاد التنمية الجديد بهذا المجال [A. Sun 2001]، إذ يضع في تعارض مفهومين للاقتصاد، ذلك الذي يهتم بالوسائل لا الغايات وذلك الذي يدخل مفهوم الأخلاق في الغايات.

إن تحقيق هذا المفهوم الثاني يتم عبر توفير الحقوق بالأخص حق الملكية وإمكانية الكسب والتملك عبر المبادلة.

د - الحق في التنمية: أمام نظرية حق التملك ذات المنبع الأنجلوساكسوني، تبرز مدرسة فركوفونية تركز على تعددية الحقوق وتنوعها، وهي حقوق تختلف حسب المجتمعات لذا يجب ترتيبها مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان ودولة القانون التي تحترم الحقوق العامة، وثم التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في بيئة نظيفة والاستفادة من التراث العالمي بصفة منصفة..، لذا لا يمكن أن تكون هناك عقلانية اقتصادية دون عقلنه اجتماعية وسياسية ومسألة التنمية رهان ديمقراطي وحق من حقوق الشعوب والإنسان.

هـ- التنمية المستدامة: مسألة الديمومة وإعادة إنتاج ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سوف تطرح نفسها بشدة في عملية التنمية، التي تعد عملية معقدة كمية ونوعية في نفس الوقت ومتعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية وبيئية) وتجمع في علاقة ترابطية الكوني والمحلي والحاضر والمستقبل البعيد.

IV- أي تنمية للقرن الواحد والعشرين؟

إن تجديد اقتصاد التنمية يستلزم أخذ بعين الاعتبار إدماج العلاقة التفاعلية بين الأنشطة الاقتصادية والبيئة والمجتمع، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في نمط النمو الذي اعتمد إلى غاية الآن والذي قام على منطق واحد هو منطق الربح والسلعة أي منطق الاقتصادوية والإنتاجوية المفرطة التي تمت وتتم ضد المجتمع وضد البيئة. هذا لا يعني إلغاء الاقتصاد والربح لكن يستلزم وضع هذا الأخير في خدمة المجتمع والبيئة في علاقة تفاعلية قائمة على الإنصاف في توزيع الثروات والقابلية للحياة على مستوى الدول أو المستوى العالمي.

تجديد اقتصاد التنمية يتطلب كذلك احترام خصوصيات الشعوب وثقافتهم وحق اختيار النموذج الذي يروونه مناسباً لهم (ولعل تجربة بلدان جنوب شرق آسيا هي مفيدة في هذا المجال)، وعدم فرض نموذج واحد وأوحد يرفع لمستوى القداسة بل يقوم على قناعة أن السوق ليس النمط الوحيد لتعديل الاقتصاد بل يجب أخذ بعين الاعتبار المدى البعيد ووضع استراتيجية للتنمية بعيدة المدى واعتماد التخطيط لتطوير البنيات التحتية والموارد البشرية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مع احترام للبيئة. تجديد اقتصاد التنمية يستلزم وضع مؤسسات ديمقراطية وشفافة تساهم في وضع أسس التنمية وفي تطبيقها، مؤسسات للرقابة والمساءلة، للمعاقبة والمكافئة، لأن ما يجب فهمه أن المؤسسات لا تعرقل بقدر ما هي أدوات للتقدم والتطور، كما قال ج. شومبيتر "يمكن للسيارة أن تسرع لأن لها مكابح".

أخيراً، فتجديد اقتصاد التنمية لا يمكن إلا إذا كانت العولمة مؤطرة ومعدلة عبر مؤسسات للحاكمية الدولية تضع في أولويتها كبح جموح الرأسمال المالي الدولي والجريمة المالية الدولية، والتقليص من الفقر والفوارق وإضفاء الإنصاف على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

المراجع:

1. جوزيف استغليز، كتاب "خيبات العولمة"، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2003، ص146.
2. **Lexique « Economie »**,DALLOZ, Paris,5eme Edition,1995,P179.
3. **Lexique des sciences économiques et sociales**, LA Découverte, 8eme Edition, Paris, 2007, P35.
4. **F. Perroux**, Economie du XXème siècle ,PUF, Paris,1969, P.191.
5. **Eric Berr & Jean Marie Harribey**, Le concept de développement en débat Economie et société série « développement, croissance et progrès », F, N°43, 3/2005 , pp. 463-476.
6. **J. Gadrey et F. Jany-Catrice**, « Les nouveau Indicateurs de richesse et de développement », La Découverte, Repères, Paris, 2004.
7. **Laurent Jeanneau et Lucie Foulon**, Article sur le Web - 21 juin 2011, « L'argent fait-il le bonheur ? », Alternatives Economiques n° 304.
8. **Gwenaëlle OTANDO**, le renouveau des théories du développement, institutions et gouvernance, cahiers du LAB.RII, N°177, Mars 2008.
9. Abdeljelil Bedoui, l'Etat et le développement dans les pensées économiques, centre de publication universitaire, Tunis, 2006, p.51.
10. **Philippe Hugon**, le post ajustement et l'après « consensus de washington » ou le quatrième temps de la pensée francophone en economie du developpement, www.gemdev.org/publications/etatdessavoirs, consulté le 10/09/2011.
11. **Hakim Ben Hammouda**, *L'économie politique du post-ajustement*, éd. Karthala, Paris, 1999.